رداً على قرار مجلس شورى الدولة باعتبار القانون 431 غير نافذ

حب الله: سنعمل مع وزير الاتصالات لتوضيحه وشرح انعكاساته

على رغم حرصه على اضفاء روح التعاون والايجابية مع وزارة الاتصالات، الا ان رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالانابة عماد حب الله وجه رسائل في مؤتمره الصحافي أمس، ابرزها تأكيده أن الهيئة تعمل ضمن الواجبات القانونية، والأدوار والمسؤوليات والسلطات التي حدّدها القانون 431 في هذا القطاع.

وإذا كان البارز في مؤتمر حب الله توضيح القرار الأخير لمجلس شورى الدولة بإشارته الى انه "استهدف إبطال رسالة صادرة عن الهيئة بخصوص تردد محدود لشركة خاصة"، فانه أضاء على ملف قطاع الاتصالات وواقعه وسبل تطويره، وكذلك على طبيعة علاقة الهيئة مع وزارة الاتصالات.

وعرض حب الله في كلمته 3 محاور:

- العلاقة بين الهيئة المنظّمة للاتصالات ووزارة الاتصالات.
- وضع قطاع الاتصالات في المرحلة الحالية.
- القانون 431، مجلس شورى الدولة وصلاحيات الهيئة.

في المحور الاول حرص على التركيز ان هذا المؤتمر ليس محاولةً للردّ على الوزير شربل نحّاس، بل "على العكس، سنؤكد عبره أن الوزارة والهيئة توجّهان رسالةً موحدةً من "القانون والنظام" إلى كل المعنيين بتطوير قطاع الاتصالات لتأكيد عدم وجود أيّ التباس بينهما". كما دعمت الهيئة الوزراء المتعاقبين، أكد حب الله أنه سيدعم الوزير الجديد نقولا صحناوي".

المحور الثاني خصصه للحديث عن واقع القطاع فأكد أنه "لا يمكن أحداً التشكيك بتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان" لكنه أشار الى انه تطور شديد البطء، ولم يزل بعيدا من الهدف المنشود" ألا وهو ردم الفجوة الرقمية التي تعانيها البلاد وتطوير بناها التحتيّة وخدماتها".

وقال "لم يعد من المقبول بتاتاً الا تكون الحزمة العريضة حق انساني لكل لبناني، أو أن يعاني لبنان اختناقاً شديداً في السعات الدولية، إذ يتم حظر 97% من سعات لبنان الدولية". كذلك لم يعد مقبولا الا تستطيع الشركات الخاصة المحلية والإقليمية والدولية العمل في لبنان (ليس فقط بسبب القواعد والانظمة الإدارية والقانونية والتجارية، أو عدم وجودها فحسب، بل كذلك بسبب وضع البنية التحتية القديمة وغير الكافية للاتصالات، ومحدودية القدرات والسعات، وارتفاع الأسعار ومشاكل التواصل والترابط".

حب الله وعضو الهيئة باتريك عيد الى يساره.

وحذر حب الله أنه من دون سياسة مناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نعرّض لبنان لخطر فجوتين كبيرتين: الفجوة التنافسية مع الدول الأخرى، والفجوة الاجتماعية، فجوات ما بين من يملكون ومن لا يملكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

وجدد التذكير بأن تحرير قطاع الاتصالات يختلف عن خصخصته، ولفت الى أنه في إمكان الحكومة المضيّ في تحرير قطاع الاتصالات من دون اللجوء بالضرورة إلى الخصخصة، أي من دون بيع بعض أصول الدولة في مضمار معين أو كلها.

المحور الثالث خصّصه للحديث عن القانون 431 ومجلس شورى الدولة وصلاحيات الهيئة وذلك في سياق رده على الحكم الصادر عن مجلس شورى الدولة باحتساب القانون 431 غير نافذ، فذكر بما سبق لقانون الاتصالات أن حدده من صلاحيات للهيئة وبالأدوار والمسؤوليات التي أناطها بها. واكد "ان الهيئة تحترم قرارات مجلس شورى الدولة، وإذا تبين أن للقرارات أبعاداً أخرى فسنلتزمها".

وإذ أمل في "ألا يذهب أحد بعيدا بتفسير قرار واحد ومحدود من مجلس شورى الدولة لمصلحة شركة خاصة، لفت الى ان القرار الأخير لمجلس شورى الدولة استهدف إبطال رسالة صادرة عن الهيئة بخصوص تردد محدود لشركة خاصة. وإذا صح غير ذلك وتأكد تفسير آخر أو أبعد، سنلتزمه، ونحن نسعى الى بيان المقصود. وقال "في كل الأحوال، فإن قرار مجلس شورى الدولة لم يعلّق العمل بالقانون".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"